MC2CM

MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

دراسة حالة المدينة

طنجة

الدعم البلدي للمجتمع المدني بهدف دمج المهاجرين اجتماعياً في طنجة

من تنفيذ

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG United Cities and Local Governments

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

تمّت صياغة دراسة الحالة هذه ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية، وهو مشروعٌ من تنسيق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وتمويل الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يُطبّق هذا المشروع منذ العام ٢٠١٥ بالتعاون مع مدن عمّان، وبيروت، ولشبونة، وليون، ومدريد، وطنجة، وتونس، وتورينو، وفيينا بهدف تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالهجرة الحضرية.

فضلاً عن ذلك، يسعى المشروع إلى تعزيز الحوار بين النظراء وترسيخ التعلّم المتبادل حول التحدّيات التي تواجهها المدن، مثل التماسك الاجتماعي والمكاني، والحوار بين الثقافات، والتوظيف، وتوفير المأوى والخدمات الأساسية للاجئين والمهاجرين الاقتصاديين وغير ذلك. في هذا الإطار، اختارت بلدية طنجة دراسة الحالة هذه بهدف عرض ممارسة تساهم في دمج المهاجرين اجتماعياً ومكانياً على المستوى المحلي

تدعم مدينة طنجة مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتسهيل وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية وحقوق الإنسان

نبذة

تقع طنجة عند الطرف الشمالي الغربي من المغرب، وهي بوّابة تصل بين القارتين الأفريقية والأوروبية. بفضل موقعها الجغرافي، تتمتع مدينة طنجة بتاريخ طويل من الهجرة والتجارب التي تعكس تنوّع ملامح الهجرة فيها. ففي حين يلقى المهاجرون النخبة القادمون من شمال الكرة الأرضية قبولاً وترحيباً واسعين، يُعتبَر المهاجرون ذوو الدخل المتدني القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء إما مصدراً للمتاعب والمشاكل وإما خطراً على المدينة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقرّت الحكومة الوطنية الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وهي استراتيجية متكاملة تعرّف الهجرة على أنها تمثّل فرصةً اقتصاديةً واجتماعيةً وثقافيةً لا مصدراً للتهديد أو الخطر. في هذا المجال، تقرّ بلدية طنجة بمسؤولياتها الإنسانية، فتسهّل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل توفير المأوى والتعليم والصحة. لكنّ السلطات البلدية تعمل في ظلّ موارد مالية محدودة، وتصطدم بمشكلة انعدام التواصل والتنسيق الفعالين بين المستويات الحكومة المحلية والجهوية والوطنية، مما يعرقل تطبيق نهج شامل لدمج المهاجرين. من هنا، تشجّع بلدية طنجة، إيفاءً منها لمسؤولياتها، منظّمات المجتمع المدني تشجيعاً حثيثاً على نسج شراكات مع الجهات الحكومية المحلية في مجالات ذات صلة بالهجرة. بالفعل، دعمت بلدية طنجة، في العام ٢٠١٦، خمس منظّمات مجتمع مدني من خلال نسج شراكاتٍ مماثلة.

المعلومات الأساسية والأهداف

تقع طنجة عند الطرف الشمالي الغربي من المغرب وتضمّ ٩٥٠ ألف نسمة تقريباً[١]. تعتبر المدينة بوّابةً تصل بين القارتين الأفريقية والأوروبية. وبفضل موقعها الجغرافي، تتمتع طنجة بتاريخٍ طويل من الهجرة. فعلى امتداد قرون، شكّلت المدينة فسحةً للتنقّل والتلاقي بين أشخاصٍ قادمين من عدّة مناطق مختلفة، ما جعل منها بوتقة لثقافات مختلفة. بشكلٍ عام، يفخر سكّان طنجة بالحضارات والثقافات المتعدّدة التي رسمت معالم تاريخ المدينة وهويّتها. لكن بالرغم من الطابع العالمي لطنجة، تختبر المدينة تجارب هجرة متباينة. فيصل المهاجرون المقيمون في طنجة بشكلٍ أساسي من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي حين يلقى المهاجرون النخبة القادمون من شمال الكرة الأرضية قبولاً وترحيباً واسعين، يُعتبَر المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء- الذين تشكّل طنجة بالنسبة إليهم محطةً في رحلتهم نحو أوروبا في أغلب الحالات- إما مصدراً للمتاعب والمشاكل وإما خطراً على المدينة. وقد تعزّز هذا التصوّر بعد سنّ سياسات هجرة أكثر تقييداً في منطقة شنغن في أوائل الألفية الجديدة، بات على إثرها عددٌ أكبر من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء عالقين في مدن شمال أفريقيا الساحلية، مثل طنجة[٢]. عام ٢٠١٦، شكّل الأجانب المسجّلون رسمياً ٠,٥٥٪ تقريباً من إجمالي عدد السكّان في طنجة، لكنّ التقديرات غير الرسمية أعلى من ذلك بكثير. في السنة نفسها، قدّرت منظّمات المجتمع المدني أنّ عدد المهاجرين غير الموثّقين المقيمين في المغرب يتراوح بين ٢٥ ألف و٤٠ ألف شخص، يعيش معظمهم في مدن طنجة وتطوان والناظور.[٣]

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقرّت الحكومة الوطنية الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وهي استراتيجية متكاملة تعرّف الهجرة على أنها تمثّل فرصةً اقتصاديةً واجتماعيةً وثقافيةً لا مصدراً للتهديد أو الخطر. تعالج هذه الاستراتيجية قضايا إنسانية (مثل حقوق الإنسان والتمييز والإتجار بالبشر والدمج)، كما تسهّل الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والسكن وفرص العمل. فضلاً عن ذلك، تحدّد الاستراتيجية المسؤولية المشتركة بين الجهات الحكومية الفاعلة، من خلال تحسين الحوكمة والتعاون على المستوى الوطني والجهوي والدولي[٤]. في هذا الإطار، تعترف بلدية طنجة بمسؤوليتها بمعاملة كلّ شخص يقيم في طنجة بكرامة، وتسهيل وصوله إلى الخدمات الأساسية مثل المأوى والتعليم والصحة. لكنّ السلطات البلدية تعمل وفقاً لمنظومة ضعيفة على صعيد تداول السلطات، وفي ظلّ موارد محدودة، وبناءً عليه فهي تفتقر إلى الموارد البشرية والتمويل اللازم لتطبيق نهج شامل للهجرة على مستوى المدينة[٥].

التطبيق

على المستوى البلدي، ليست الإجراءات المطبّقة للتعامل مع المهاجرين الوافدين إلى مدينة طنجة بموحّدة. فضلاً عن ذلك، ما من خدمات لامركزية تقدّمها الوزارة المسؤولة عن شؤون الهجرة على مستوى طنجة، كما إنّ الحوكمة

---

[١] ملف الهجرة الخاص بمدينة طنجة، ٢٠١٧

[٢] ملف الهجرة الخاص بمدينة طنجة، ٢٠١٧

[٣] Bither, Küppers, & Ziebarth, 2016

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧

[٥] ملف الهجرة الخاص بمدينة طنجة، ٢٠١٧

المتعدّدة المستويات غائبة برمّتها. نتيجةً لذلك، لا تُطبَّقُ مجموعةٌ من العمليات الجاهزة التي تنظّم مسألة استقبال المهاجرين الجدد وتوجيههم، على غرار الإجراءات المحدّدة و/أو الخدمات الخاصة بالمهاجرين الضعفاء، كالقاصرين غير المصحوبين أو المسنّين. في الواقع، إنّ عدم الترويج لنهج شامل للهجرة في طنجة يعتبر، إلى حدّ كبير، نتيجة محدودية الموارد البشرية والمالية، خاصّةً وأنّ المدينة لا تُعدّ ميزانيةً مخصّصةً لإدارة الهجرة. وما يزيد الطين بلةً انعدام أيّ بيانات إحصائية عن أنماط الهجرة في المدينة[٦]. لكن يجب تناول هذه المشاكل أيضاً من منظور إصلاح لامركزي باشرت به الحكومة وملك المغرب بعد الاضطرابات السياسية عام ٢٠١١. هدف هذا الإصلاح إلى تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية وشفافيتها من أجل تحسين نسبة المشاركة السياسية. لكنّ خطة تداول السلطة لم تحقّق تقدّماً كافياً حتى يومنا هذا، حيث ما زال من المنتظر إقرار أهمّ القوانين والأنظمة. ولا ريب في أنّ هذا الأمر يطرح تحدّياً كبيراً بالنسبة إلى طريقة تطبيق الحكومة المحلية لعملها[٧].

في غياب هيكلية ومقاربة بلديّة شاملة ومتعدّدة المستويات نحو الهجرة، انبثقت منظّمات المجتمع المدني لتسدّ الثغرات في مجال التطبيق. في حالة طنجة، أصبحت هذه المجموعات ناشطةً أكثر فأكثر في مجال الهجرة. بالفعل، تركّز منظّمات المجتمع المدني في المدينة، بدرجة كبيرة، على المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، وهي تقدّم خدمات بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة نسبة وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية وحقوق الإنسان. في هذا الإطار، ووفقاً لهيكلية اللامركزية الجديدة، تشجّع بلدية طنجة منظّمات المجتمع المدني تشجيعاً حثيثاً على نسج شراكات مع الجهات الحكومية المحلية في مجالات ذات صلة بالهجرة، كما تزوّد هذه المنظّمات بالتمويل اللازم للعمل. بفضل هذا التنسيق مع المجتمع المدني، تمكّنت البلدية من الإيفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالهجرة بطريقة غير مباشرة، مما خفّف من ضعف الأطر التنظيمية التي تنظّم طريقة عملها.

في ما يلي لمحة وجيزة عن مبادرة مجتمع مدني نُفّذت بدعمٍ من بلدية طنجة: جمعية تضامن.

جمعية تضامن

أنشئت جمعية تضامن لمساعدة الأطفال في وضعية صعبة عام ٢٠٠١، ومقرّها طنجة. هدفها الأساسي هو دمج المهاجرين. أما الجهات المستفيدة، فالنساء والأطفال من المجتمعات المحرومة ضمن السكّان المحليين والمهاجرين. تطبّق الجمعية عدّة مبادرات، ومنها استثمار الجهود في تحسين «مركز حماية الأطفال» في المدينة. وهي تعمل مع مؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية لتتيح للأطفال الوصول إلى التعليم، وللنساء الالتحاق بدروس محو الأمية وتدريبات التوعية القانونية.

فضلاً عن ذلك، تطبّق جمعية تضامن برامج ترفيهية كأداة لتحسين التماسك الاجتماعي بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة. استناداً إلى هذه المقاربة، باشرت الجمعية بتنظيم مهرجان فنون المهاجر في طنجة الذي نُظّم في نيسان/أبريل ٢٠١٧ [٨]. فأتاح هذا المهرجان للمهاجرين من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تنظيم

---

[٦] ملف الهجرة الخاص بمدينة طنجة، ٢٠١٧

[٧] Houdret & Harnisch, 2017

[٨] جمعية تضامن، ٢٠١٧

عروض ثقافية، موفّراً لهم منبراً لعرض تقاليدهم وممارساتهم الثقافية. كما هدف إلى نشر التوعية المتعدّدة الثقافات، للمساهمة في تحسين مستوى الفهم بين مختلف الثقافات، وتفكيك الحواجز الثقافية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي بين المهاجرين والمجتمع المضيف.

التمويل والموارد

تعدّ بلدية طنجة ميزانيةً سنويةً لدعم منظّمات المجتمع المدني وفقاً لمواعيد ثابتة. في وقت كتابة هذه السطور، تعذّر على فريق البحث الحصول على تفاصيل إضافية حول المبالغ المرصودة وطريقة توزيعها.

النتائج والتأثيرات

عام ٢٠١٦، تلقّت خمس منظّمات مجتمع مدني دعماً مالياً من بلدية طنجة لتنفيذ أنشطتها في مجال الهجرة. وقد أنشأت البلدية لجنةً لمراجعة عملية تقديم العطاءات وتقييم طلبات المنظّمات.

فضلاً عن ذلك، يضمّ كلّ إقليم في المغرب اليوم لجنةً للشؤون المدنية والاجتماعية مهمّتها تحديد أولويات الإقليم. ومن هذه الأولويات بناء قدرات المهاجرين وتحسين الفرص الاجتماعية والاقتصادية الموفّرة لهم.

العوائق والتحدّيات

تواجه طنجة أبرز العوائق والتحدّيات المتعلقة بالهجرة في مجالات الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فيساهم انعدام الخبرة والموارد المالية ومحدودية التواصل والتنسيق بين السلطات المحلية والجهوية والوطنية في عرقلة تطبيق نهج شامل نحو حوكمة الهجرة، كما يحول دون اتّخاذ خطوات حاسمة لدمج المهاجرين على مستوى المدينة. ومن التحديات الأخرى أيضاً التوتّرات الاجتماعية «الناجمة عن شعور متزايد بالنفور تجاه المهاجرين واللاجئين، يؤدي في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة»[٩].

أما في ما يتعلق بمبادرات منظّمات المجتمع المدني، فمن التحديات الناشئة في هذا الإطار أنّ مقارباتها غالباً ما تكون انتقائية من حيث محور تركيزها. فيجازف هذا الأمر في انتشار الجهود التي تستهدف «المهاجرين القادرين على الاندماج بنجاح مع إهمال أولئك الذين يقيمون في البلاد في ظلّ أوضاع صعبة»[١٠].

---

[٩] Bither, Küppers, & Ziebarth ,2016 ,P. 17

[١٠] Bither, Küppers, & Ziebarth ,2016 ,P. 18

الدروس المستخلصة

يمكن ملاحظة تبدّل طرأ على النظرة إلى الهجرة على المستوى المحلي في طنجة خلال السنوات الأخيرة. مردّ ذلك إلى الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، كالإصلاحات اللامركزية واعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء عام ٢٠١٤. كما يرتبط أيضاً بتحسّن اقتصادي بدأت طنجة تختبره في الآونة الأخيرة. فأدى ذلك إلى تزايد الطلب على اليد العاملة، مما دفع بالسلطات البلدية إلى الترويج للمدينة بهدف جذب المهاجرين الداخليين والخارجيين، وإعادة التعامل مع الهجرة كمساهم محتمل في تنمية الاقتصاد. بالفعل، مع توسّع مرفأ طنجة وتطويره، تتزايد الحاجة إلى اليد العاملة المتدنية المهارة. مع ذلك، لم تطبّق طنجة حتى يومنا هذا تدابير دمج جديدة موجّهة نحو سوق العمل. فضلاً عن ذلك، رغم أنّ التبدّل في المواقف تجاه الهجرة يمثّل تطوّراً إيجابياً ومنشوداً، إلا أنه يجازف أيضاً في التمييز أكثر فأكثر بين المهاجرين المهرة وغير المهرة.

بالرغم من عدم الاطمئنان تماماً إلى فعالية المبادرات الحكومية الرامية إلى دمج المهاجرين، تبدي البلدية اهتماماً بتوسيع معارفها في هذا المجال. فيبدو هذا جلياً من خلال مشاركتها في عدة شراكات للتعلّم، كمشروع الهجرة بين المدن المتوسطية وغيره من المشاريع. من جديد، يعتبر هذا الأمر تغييراً إيجابياً، خاصّةً وأنّ أصحاب المصلحة نادراً ما وثّقوا الممارسات السليمة وتبادلوها في الماضي، مما خفّف من فعالية المبادرات الحالية. بالفعل، يمكن لعملية التعلّم المتبادل الناشط، إذا ما تمّت إدارتها بشكلٍ جيّد، «أن تعزّز الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، وتبادلها، وتطويرها»[١١] وأن تساهم في تكوين نهج شامل ومتعدد الشركاء نحو تنظيم الهجرة في طنجة. ولا يخفى على أحد أن مشاركة بلدية طنجة في شبكات التبادل الناجحة يمكن أن ينشر التوعية بشأن هذه القضايا. في هذا الإطار، يمكن إطلاق حملات لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال دمج المهاجرين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مع توفير فرص لتدريب السلطات المحلية من أجل تعزيز خبراتها المحلية.

[١١] Bither, Küppers, & Ziebarth, 2016, P. 19

المراجع

ترتكز دراسة الحالة على المعلومات المقتطفة من ملفّ الهجرة الخاص بمدينة طنجة، والمنجز بموجب مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية. وقد استُكملت بمعلومات من المصادر التالية:

- Bither, J., Küppers, I., & Ziebarth, A. (2016). A Tale of Three Cities: New migration and integration realities in Istanbul, Offenbach and Tangier. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ).

- UNDP. (2017). Mainstreaming Migration Into National Development Strategies. Retrieved December 5, 2017, from Country Overview - Morocco: http://www.mainstreamingmigration.org/country-overview/morocco

- Houdret, A., & Harnisch, A. (2017). Decentralisation in Morocco: The current reform and its possible contribution to political liberalisation. Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.

يرتكز المثال المتعلق بمبادرة المجتمع المدني على معلومات خطية أرسلتها جمعية تضامن، فضلاً عن معلومات منشورة على موقعها الإلكتروني:

جمعية تضامن. (٢٠١٧). مهرجان فنون المهاجر طنجة.

تمّ أخذ المعلومات يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ من http://famtanger.com/
لم يتمّ إجراء أيّ مقابلة.

أعدّت دراسة الحالة هذه كاترين هوفرر بتنسيق من برا ليبييت زوتي م ويكسون من وحدة التخطيط التنموي في باراليت، وجامعة كلية لندن، ولجنة التضامن الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحّدة، ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية.

بتمويل مشترك من الاتحاد الاوروبي

بتمويل مشترك من

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

@urban_migration
icmpd.org/mc2cm
mc2cm@city-to-city.org